

- ٧ -



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر  
دور الانعقاد العادي الثالث

لجنة الشباب والرياضة

التقرير الأول

يُدرج بجدول أعمال الجلسة لعادمة  
مع إعطائه صفة الاستعجال  
المحترم

التاريخ: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ

الموافق: ١٩ مارس 2015م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة عن الإقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية المقدم من السادة الأعضاء / عبدالله يوسف المعيوف ، د. عبدالله محمد الطريحي ، نبيل نوري الفضل ، أحمد سليمان القضبي ، د. يوسف سيد حسن الزلزلة ( ومنحصة الاستعجال ).

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول خالص التحية ،،،

رئيس اللجنة

عبدالله يوسف المعيوف

- 2 -

## التقرير الأول

### للجنة الشباب والرياضة

#### عن

الإقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية المقدم من السادة الأعضاء / عبدالله يوسف المعيوف ، د.عبدالله محمد الطريجي ، نبيل نوري الفضل ، أحمد سليمان القضيبى ، د.يوسف سيد حسن الزلزلة . ( مع إعطائه صفة الإستعجال )

أحال السيد / رئيس المجلس إلى اللجنة بتاريخ 2015/3/3 ، الإقتراح بقانون المشار إليه لدراسته وتقديم تقريراً بشأنه إلى المجلس .

وقد نظرت اللجنة في اجتماعها بتاريخ 2015/3/16م ، حيث تبين لها من التعديل المقترح على نصوص المواد ( 16 ، 28 ، 36 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 والمادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليهما ما يلي :-

**أولاً :** على أحكام المواد ( 16 ، 28 ، 36 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه .

**المادة ( 16 )** تضمنت قواعد وضوابط انسحاب النادي من عضوية الإتحاد ، وقيد الانسحاب بموافقة الجمعية العمومية ومجلس إدارة النادي ، وأن يكون إسقاط عضوية النادي من الإتحاد بناءً على موافقة مجلس إدارة الإتحاد .

كما نصت التعديلات على معاملة الأندية الرياضية المتخصصة ، المنتمية إلى إتحادات دولية أو أولمبية أو غير أولمبية معاملة الإتحادات في المشاركات الدولية .

كما وتناول التعديل إضافة فقرة جديدة إلى **المادة ( 28 )** بإنشاء دائره رياضية بالمحكمة الكلية تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات المتعلقة بالأنشطة والقوانين الرياضية ، وتستأنف أحكامها أمام دائره خاصة بالنشاط الرياضي بمحكمة الإستئناف حتى يجد كل صاحب دعوى قاضياً يفصل له في خصومته مع الجهات ذات الصلة .

وتناولت **المادة ( 36 )** قواعد وشروط وضوابط قيام الهيئات الرياضية التي يعاد إشهارها وفقاً لأحكام القانون ، بإعادة تشكيل مجالس إدارتها خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الإشهار وفقاً للمواعيد التي تحدد بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة وعلى أن تستمر مجالس الهيئات الرياضية الحالية إلى نهاية الدورة الأولمبية ثم تعاد الإنتخابات وتستمر المجالس المنتخبة في هذه الحالة إلى المدد المحددة بالقانون وهي أربع سنوات .

كما تناولت اللجنة خلال المناقشة مدى ملاءمة مناقشة بعض أحكام المادة ( 35 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 ، المشار إليه لإستكمال عقد الغاية من التعديلات وذلك على النحو التالي :-

إضافة فقرتين جديدتين **للمادة ( 35 )** لتسهماً إيجابياً في تفعيل أحكامها وتطلبت الأولى منها حضور طالب العضوية شخصياً لتسجيل عضويته بالنادي وذلك خلال شهري فبراير ومارس من كل عام وفي حالة استكمال إجراءات قبول عضويته ترد إلى تاريخ تقديمه الطلب .

وتناولت **الفقرة الثانية** إضافة شرطاً للمشاركة العضو في الجمعية العمومية للأعضاء أن يكون قد مضت سنة كاملة على قبول عضويته بالنادي فضلاً عن تسديده الإشتراك السنوي للعضوية .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 4 -

**ثانياً :** التعديل المقترح على أحكام المادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه .

تناول التعديل إجراء انتخابات مجالس إدارات النوادي من قبل أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق المشاركة في الانتخاب وعلى أن يكون حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد لعضوية مجلس إدارة النادي ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من عضو .

كما أسندت المادة إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة ، إصدار قراراً بتنظيم تشكيل لجنة أو أكثر للإشراف على إجراءات قيد العضوية في النادي وأخرى محايدة للإشراف على الانتخابات .

وعلى ضوء ما تقدم دعت اللجنة إلى حضور جانباً من اجتماعها كل من السادة :

1. المستشار / د. صقر الملا - المستشار بمكتب وزير الدولة لشئون الشباب .

2. المستشار / عاطف نصر مسلمي - مكتب معالي وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب .

وبناءً على ما تم بشأنها من رأي موضح بالجدول المقارن المرفق وافقت اللجنة على مواد الاقتراح على النحو التالي :-

**المادة ( 16 )** موافقة ( 4 ) عدم موافقة ( واحد ) ، واستند الرأي المعارض إلى النص أن الحالي للقانون ، يحقق ذات الغاية التي استهدف الاقتراح تعديلها ومن ثم فلا مجال للأخذ بالتعديل المقترح عليها .

**المواد ( 28 ، 35 ، 36 )** وافقت اللجنة عليها بإجماع آراء أعضائها الحاضرين .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 5 -

**3. المادة ( 3 )** من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 موافقة ( 3 ) وعدم موافقة ( 2 ) واستند رأي الأقلية إلى أن مقترح إجراء الإنتخابات بنظام الصوت الواحد لا يحقق العدالة المطلقة وفقاً لمصلحة النشاط الرياضي ونشاط الأندية المختصة ، ومن ثم عدم ملاءمة التعديل على النظام الحالي للتصويت وهو ، كما جاء بالفقرة الأولى من المادة بأنه يحق لعضوية الجمعية العمومية للنادي أن يعطي صوته لأي عدد من الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

State of Kuwait



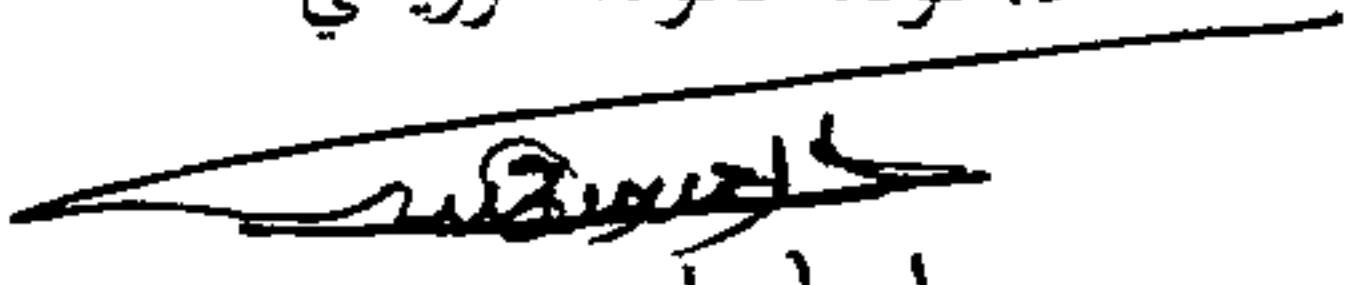
دولة الكويت

- 6 -

واللجنة تقدم تقريرها هذا إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

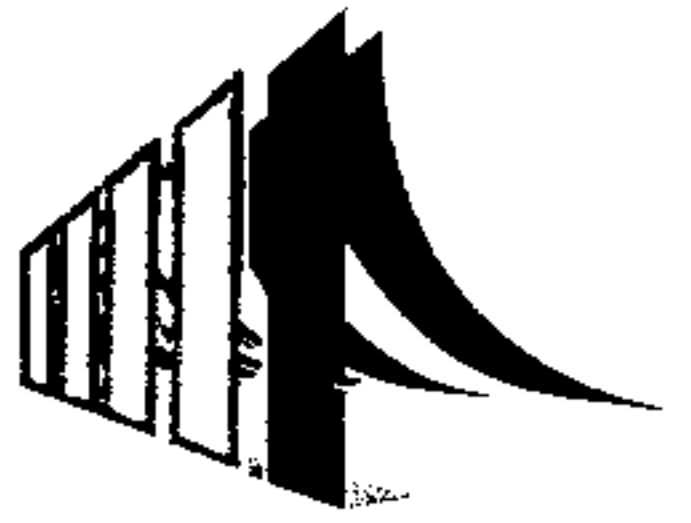
مقرر اللجنة / ٢

د. عودة العودة الرويعي

  
عبد الرحمن المسباح

المرفقات :-

- مشروع القانون كما انتهت إليه اللجنة والمذكرة الإيضاحية .
- جدول مقارنة .
- نسخة من الإقتراح بقانون المقدم من السادة الأعضاء .



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقتراح بقانون

في شأن بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ( 38 ) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 23 ) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 43 ) لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ،
- وعلى القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ( 7 ) لسنة 2007 في شأن دعم الأندية الرياضية ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

State of Kuwait



دولة الكويت

- 2 -

### مادة ( أولى )

يستبدل بنصوص المادتين ( 16 ، 36 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه النصوص التالية .

### مادة ( 16 )

مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ( 4 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه ، يُضم لعضوية الاتحاد بعد إنشاء الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقاً لأحكام نظامه الأساسي ، ولا يجوز لهذه الأندية الانسحاب إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وموافقة الجمعية العمومية . كما لا يجوز إسقاط عضوية النادي من الاتحاد إلا بقرار مسبب من الجمعية العمومية للاتحاد وفقاً لنظامه الأساسي ، وتعامل الأندية الرياضية المتخصصة المشتركة في عضوية الاتحادات الدولية الأولمبية معاملة الاتحادات في المشاركة الدولية .

### مادة ( 36 )

على الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسية تطبيقاً لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الشهر ، ويصدر مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة قراراً ببدء مواعيد الانتخابات على أن تبدأ الانتخابات خلال المدة المشار إليها بالأندية ثم الاتحادات ثم اللجنة الأولمبية على التوالي . وتستمر المجالس التي تم انتخابها حتى تاريخ إنتهاء الدورة الأولمبية القادمة وعلى أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء هذه الدورة ، وفي هذه الحالة وما يليها من انتخابات تكون مدة مجلس الإدارة أربعة سنوات ، ويجوز بقرار من الوزير المختص بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة منح هذه الهيئات مهلة إضافية لا تزيد على شهرين ، فإذا انقضت هذه المدة دون تشكيل مجلس الإدارة يوقف الدعم الحكومي المقدم لها .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 3 -

### مادة ( ثانية )

تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة ( 28 ) وفقرتين جديدتين برقم ( هـ ، و ) إلى المادة ( 35 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه نصوصها التالي :-

### مادة ( 28 ) فقرة جديدة

تشكل بمقر المحكمة الكلية دائرة خاصة تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات ذات الصلة بالنشاط الرياضي والقوانين الرياضية وتستأنف أحكامها أمام دائرة خاصة تشكل لهذا الغرض بمحكمة الاستئناف .

### مادة ( 35 )

د. أن يحضر طالب العضوية شخصياً لتسجيل عضويته بسكرتارية النادي خلال شهري فبراير ومارس من كل عام وفي حالة قبول طلبه ترد أقدميته من تاريخ تقديمه الطلب ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة الضوابط المنظمة لذلك .  
هـ. أن يحق للعضو العامل الذي مضت سنة ميلادية على عضويته والمسدد لإشتراكاته السنوية حضور الجمعية العمومية للنادي .

و. قام بسداد الاشتراكات السنوية شخصياً أو إلكترونياً .

وعلى الهيئات الرياضية أن تتقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والشهر وذلك خلال المدة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدرها بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة طبقاً للمادة ( 4 ) ، فإذا لم تتقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوفي الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدة المحددة في قرار الهيئة المشار إليه توقف جميع أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة دون توفيق أوضاع اعتبرت منحلة بقوة القانون .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 4 -

### مادة ( ثالثة )

يستبدل بنص المادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه النص التالي .

### مادة ( 3 ) فقرة أولى

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لعضو واحد من المرشحين لعضوية مجلس إدارة النادي ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من عضو .

وتحدد بقرار من مدير عام الهيئة بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة لجنة خاصة للقيّد بالنوادي ولجنة أخرى للأشراف مع كل انتخابات تجري وفقاً للنظام الأساسي للنادي .

ويعتبر فائزاً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى إثنان أو أكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات بينهم لتحديد الفائز .

### مادة ( رابعة )

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

### مادة ( خامسة )

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

**بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن  
الهيئات الرياضية والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض  
أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية  
الرياضية**

تمر رعاية الشباب والحركة الرياضية حالياً بمرحلة أضحت فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر في بعض جوانب مسيرتها ، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول إلى الأهداف المنشود تحقيقها من هذا القطاع الهام ، الأمر الذي يتطلب مراجعة بعض التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية ، وكذلك العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها مع ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وخاصة أنه يقع عليها مسؤولية ما يتطلع إليه الجميع أن يضطلع به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية من دون دعم النشاط الرياضي .

كما أن الملاءمة التشريعية تتطلب تنظيم أسس تسجيل الاتحادات الرياضية ، وعلى غرار هيئة التحكيم الخاصة بنظر المنازعات الرياضية المنصوص على تشكيلها في القانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه ، كان من الملائم استحداث دائرة بالمحكمة الكلية تختص دون غيرها بنظر المنازعات الرياضية ، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الإستئناف الرياضية وذلك لضمان الفصل العادل والصحيح للمنازعات الرياضية ، كون الهيئة التي ستنتظر المنازعات أكثر دراية بالجانب الرياضي وشؤونه وحتى يجد كل صاحب طلب قاضياً مستقلاً يفصل له في خصومته مع الجهات أو الأجهزة الرياضية بالبلاد .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 2 -

وتحقيقاً لهذه الأهداف قضت **المادة ( الأولى ) استبدال نص المادتين ( 16 ، 35 )** من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه على النحو الآتي :

**المادة ( 16 )** أن يتم إضافة الأندية التي تمارس ذات اللعبة إلى الإتحاد ، ويكون لها الحق بالانسحاب من الإتحاد بناءً على قرار يصدر من مجلس الإدارة بناءً على موافقة الجمعية العمومية للنادي ، وبهذا الانسحاب يُلغى كل ارتباط فني أو إداري للنادي بالإتحاد ، ويترتب ذات الأثر على قرار إسقاط عضوية النادي والتي يجب أن تكون بناءً على قرار مجلس إدارة الإتحاد كما نصت المادة على وجوب معاملة الأندية المتخصصة المشتركة في عضوية الإتحادات الدولية والأولمبية معاملة الإتحادات في المشاركة الدولية .

ونص التعديل على **المادة ( 36 )** التزام الهيئات الرياضية التي يعاد إشهارها ، أن تستمر مجالس إدارتها القائمة إلى انتهاء الدورة الأولمبية الحالية ، على أن يعاد تشكيلها خلال أربعة أشهر من تاريخ إنتهاء الدورة المذكوره ومن ثم تستمر المجالس لمدة أربع سنوات .

ونصت **المادة ( الثانية )** على إضافة بعض التعديلات على المادتين ( 28 ، 35 ) بذات القانون .

حيثُ تم إضافة فقرة جديدة إلى **المادة ( 28 )** من القانون تتضمن تشكيل دائرة خاصة بمقر المحكمة الكلية ، تختص دون غيرها بنظر المنازعات ذات الصلة بالقوانين الرياضية والأنشطة الرياضية ذات الصلة ، وعلى أن تستأنف أحكامها أمام دائرة خاصة بالنشاط الرياضي بمحكمة الإستئناف .

وأضافت **المادة ( 35 )** ضابطان إلى إجراءات قيد العضوية بالنوادي المختلفة وهي اشتراط حضور العضو شخصياً إلى مقر القيد بالنادي وأن يكون قد سدد الاشتراك السنوي للنادي ، وتحديد من يحق لهم المشاركة في الجمعية العمومية للنادي بمرور سنه قابلة على تاريخ القيد .



State of Kuwait

دولة الكويت

- 3 -

وقضت **المادة ( الثالثة )** من القانون على أن يستبدل بنص المادة ( الثالثة ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه نص يتحقق به ، أن يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ممن يحق لهم المشاركة في انتخابات مجالس إدارة الأندية أن يدلي صوته لمرشح واحد من المرشحين لعضوية مجلس إدارة النادي ، ويترتب على المخالفة بطلان الصوت الذي أدلى به لكل مرشح بما يترتب على هذا البطلان من آثار .

وجاء النص على إشتراط التقيد بالصوت الواحد تحقيقاً لمزيد من الشفافية في الاختيار ومعالجة الآثار السلبية التي نجمت عن بعض المخالفات ، التي أوصل إلى مجالس إدارة الأندية تجمعات وتكتلات كأن لها أثراً سلبياً على مسيرة النشاط الرياضي بالبلاد .

وتحقيقاً لمزيد من الشفافية ألزمت المادة الهيئة العامة للشباب والرياضة ، إصدار مجلس إدارتها قراراً لتنظيم تشكيل لجنة مختصة بكل نادي إحداها للاشتراك طلبات العضوية ، وتأكيد قواعد شروطها والثانية للإشراف ومتابعة الانتخابات تحقيقاً لنزاهتها .

لما تقدم كان هذا الإقتراح بقانون بإجراء تعديلات على بعض أحكام كل من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية عملاً على تحقيق الغايات المستهدفة لتطوير أداء الأندية والاتحادات الرياضية الكويتية .

## جدول مقارن من

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية  
والقانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

( الحال بصفة الاستعجال )

القدم من السادة الأعضاء / عبدالله يوسف العيوف ، د. عبدالله محمد الطريجي ، نبيل نوري الفضل ،  
أحمد سليمان القضيبي ، د. يوسف سيد حسن الزلزلة

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
	<p>- بعد الاطلاع على الدستور ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ( 38 ) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 23 ) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 43 ) لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ،                      - وعلى القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى القانون رقم ( 7 ) لسنة 2007 في شأن دعم الأندية الرياضية ،                      - وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>- بعد الاطلاع على الدستور ،                      - وعلى قانون الجزاء الصادر رقم ( 16 ) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ( 38 ) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 23 ) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى المرسوم بالقانون رقم ( 43 ) لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ،                      - وعلى القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية والقوانين المعدلة له ،                      - وعلى القانون رقم ( 7 ) لسنة 2007 في شأن دعم الأندية الرياضية ،                      - وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>مرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية                      - بعد الاطلاع على المر الأميري الصادر بتاريخ 4 من رمضان سنة 1396 هـ الموافق 29 من أغسطس سنة 1976 بتفويض الدستور ،                      - وعلى المادتين ( 10 و 43 ) من الدستور ،                      - وعلى القانون رقم ( 24 ) لسنة 2962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام المعدل بالقانون رقم ( 28 ) لسنة 1965 ،                      - وبناء على عرض وزير الشؤون والعمل ،                      - وبعد موافقة مجلس الوزراء ،                      - أصدرنا القانون الاتي نصه .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
<p>- رأيت اللجنة ملامحة للمرض الفصل بين اقتراح تعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 واقترح تعديل المادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه .</p>	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p> <p><b>مادة ( أولى )</b></p> <p>يستبدل بنصوص المادتين ( 16 ، 36 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه النصوص التالية .</p> <p><b>مادة ( 16 )</b></p> <p>مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ( 4 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه ، يُضم لمضوية الاتحاد بعد إنشاء الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقاً لأحكام نظامه الأساسي ، ولا يجوز لهذه الأندية الانسحاب إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وموافقة الجمعية العمومية . كما لا يجوز إسقاط عضوية النادي من الاتحاد إلا بقرار مسبب من الجمعية العمومية للاتحاد وفقاً لنظامه الأساسي ، وتعامل الأندية الرياضية المتخصصة المشتركة في عضوية الاتحادات الدولية الأولمبية معاملة الاتحادات في المشاركة الدولية .</p>	<p><b>مادة ( 16 ) فقرة ثانية</b></p> <p>ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ( 4 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه ، يُضم لمضوية الاتحاد بعد إنشاء الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقاً لأحكام نظامه الأساسي ، ولا يجوز لهذه الأندية الانسحاب إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وموافقة الجمعية العمومية أو نتيجة إسقاط عضوية النادي من الاتحاد بقرار مسبب من الجمعية العمومية للاتحاد ، وذلك دون الإخلال بأحكام هذا القانون .</p>	<p><b>مادة ( 16 )</b></p> <p>مع مراعاة أحكام المادتين ( الثالثة والرابعة ) من هذا القانون ، يجب لتأسيس أي اتحاد لعبة رياضية أن تقدم بطلب تسجيله خمسة من الأندية الرياضية المشهورة على الأقل .</p> <p>وتتفق بطلب التسجيل نسختان من النظام الأساسي للاتحاد . ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ( 4 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه ، يضم الاتحاد بعد تمام إنشائه في عضويته الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقاً لأحكام نظامه الأساسي ، ولا يجوز لهذه الأندية الانسحاب إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وموافقة الجمعية العمومية أو نتيجة إسقاط عضوية النادي من الاتحاد بقرار مسبب من مجلس إدارة الاتحاد وذلك دون الإخلال بأحكام هذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
<p>وفقاً للمادة ( 9 ) من القانون رقم ( 43 ) لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة ، مدير عام الهيئة هو الممثل القانوني لها ) .</p>	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p> <p><b>مادة ( 36 )</b></p> <p>على الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسية تطبيقاً لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الشهر ، ويصدر مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة قراراً ببدء مواعيد الانتخابات على أن تبدأ الانتخابات خلال المدة المشار إليها بالأندية ثم الاتحادات ثم اللجنة الأولمبية على التوالي .</p> <p>وتستمر المجالس التي تم انتخابها حتى تاريخ انتهاء الدورة الأولمبية القادمة وعلى أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنهاء هذه الدورة ، وفي هذه الحالة وما يليها من انتخابات تكون مدة مجلس الإدارة أربعة سنوات ، ويجوز بقرار من الوزير المختص بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة منح هذه الهيئات مهلة إضافية لا تزيد على شهرين ، فإذا انقضت هذه المدة دون تشكيل مجلس الإدارة يوقف الدعم الحكومي المقدم لها .</p>	<p>النص كما ورد بالاقترح</p> <p><b>مادة ( 36 )</b></p> <p>على الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسية تطبيقاً لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الشهر ، ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة قراراً ببدء مواعيد الانتخابات على أن تبدأ الانتخابات بالأندية ثم الاتحادات ثم اللجنة الأولمبية .</p> <p>وتستمر المجالس التي تم انتخابها حتى تاريخ إنهاء الدورة الأولمبية القادمة على أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنهاء هذه الدورة ، وتكون مدة مجلس الإدارة أربعة سنوات ، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة منح هذه الهيئات مهلة إضافية لا تزيد على شهرين إذا أبدت عذار مقبولاً ، فإذا انقضت هذه المدة دون تشكيل مجلس الإدارة يوقف الدعم المقدم .</p>	<p>النص الحالي</p> <p><b>مادة ( 36 )</b></p> <p>على جميع الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسية تطبيقاً لأحكام المادة السابقة أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الشهر .</p> <p>ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة منح هذه الهيئات مهلة إضافية لا تزيد على شهرين إذا أبدت أعماراً مقبولة .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
<p>تم إضافة الفقرة الأخيرة المقترحة بالتعديل على المادة ( 16 ) إلى نص المقترح للمادة ( ص 4 من الجدول ) .</p>	<p><b>النص كما انتهت إليه اللجنة</b></p> <p><b>مادة ( ثانية )</b></p> <p>تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة ( 28 ) وقررتين جديدتين برقم ( هـ ، و ) إلى المادة ( 35 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه نصوصها التالي :</p> <p><b>مادة ( 28 ) فقرة جديدة</b></p> <p>تشكل بمقر المحكمة الكلية دائرة خاصة تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات ذات الصلة بالنشاط الرياضي والقوانين الرياضية وتستأنف أحكامها أمام دائرة خاصة تشكل لهذا الغرض بمحكمة الاستئناف .</p>	<p><b>النص كما ورد بالاقترح</b></p> <p><b>مادة ( ثانية )</b></p> <p>تضاف إلى كل من المادتين ( 16 ، 28 ) من المرسوم بالقانون رقم ( 42 ) لسنة 1978 المشار إليه ، والمادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه فقرات جديدة نصوصها كالتالي :</p> <p><b>مادة ( 16 ) فقرة أخيرة</b></p> <p>وتعامل الأندية الرياضية المتخصصة المنتسبة لاتحادات دولية أولمبية أو غير أولمبية معاملة الاتحادات في المشاركات الدولية .</p> <p><b>مادة ( 28 ) فقرة أخيرة</b></p> <p>كما تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة رياضية يكون ضمن تشكيلها إثنان من المختصين بالشأن الرياضي ، وتختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأنشطة والقوانين الرياضية ، وترتب بمحكمة الاستئناف غرفة خاصة أو أكثر للنظر فيما يستأنف من الأحكام الصادرة من الدائرة الرياضية بالمحكمة الكلية .</p>	<p><b>النص الحالي</b></p> <p><b>مادة ( 28 )</b></p> <p>تشكل بمقر المحكمة الكلية هيئة تحكيم أو أكثر للنظر في المنازعات الرياضية تكون برئاسة أحد القضاة بدرجة مستشار على الأقل يصدر بئدبة قرار من وزير العدل بناءً على موافقة المجلس الأعلى للقضاء وعضوية اثنين من المحكمين يختار كل من اطراف النزاع أحدهما .</p> <p>ومع عدم الإخلال بحكم المادة ( الخامسة ) من هذا القانون ، تختص الهيئة بالفصل في المنازعات بين الهيئات الرياضية أو أي شخص طبيعي أو اعتباري له علاقة بموضوع النزاع .</p> <p>وتسري على هيئة التحكيم أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه فيما لا يعارض مع أحكام هذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
إعادة			
ترتيب الفقرات	د. أن يحضر طالب العضوية شخصياً لتسجيل عضويته بسكرتارية النادي خلال شهري فبراير ومارس من كل عام وفي حالة قبول طلبه ترد اقدميته من تاريخ تقديمه الطالب ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة الصوابط المنظمة لذلك .	على الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها الأساسي بما يتفق مع أحكامه ويجب أن تتضمن النظم الأساسية للأندية على الأخص ما يلي : أ. عدد أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن ( 7 ) أعضاء ولا يزيد على ( 11 ) عضواً ويجب ألا يقل سن المرشح لعضوية مجلس الإدارة عن ( 21 ) سنة ميلادية وأن يكن قد مضى على عضويته ثلاث سنوات .	على الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها الأساسي بما يتفق مع أحكامه ويجب أن تتضمن النظم الأساسية للأندية على الأخص ما يلي : أ. عدد أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن ( 7 ) أعضاء ولا يزيد على ( 11 ) عضواً ويجب ألا يقل سن المرشح لعضوية مجلس الإدارة عن ( 21 ) سنة ميلادية وأن يكن قد مضى على عضويته ثلاث سنوات .
بها يتلائم	هـ. يحق للمضو العامل الذي مضت سنة ميلادية على عضويته والمسدد لإشراكاته السنوية حضور الجمعية العمومية للنادي .	ب. رسم العضوية بما لا يقل عن ( 10 ) دينار ولا يزيد على ( 50 ) ديناراً للأندية الشاملة وبما لا يقل عن ( 50 ) ديناراً للأندية المتخصصة .	ب. رسم العضوية بما لا يقل عن ( 10 ) دينار ولا يزيد على ( 50 ) ديناراً للأندية الشاملة وبما لا يقل عن ( 50 ) ديناراً للأندية المتخصصة .
دقة الصياغة	و. قام بسداد الاشتراكات السنوية شخصياً أو إلكترونياً . وعلى الهيئات الرياضية أن تقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والنشر وذلك خلال المدة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدرها بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة طبقاً للمادة ( 4 ) ، فإذا لم تقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوفي الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدة المحددة في قرار الهيئة المشار إليه توقف جميع أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة دون توفيق أوضاع اعتبرت منحلة بقوة القانون .	ج. رسوم الاشتراكات السنوية بما لا يقل عن ( 10 ) دينار ولا يزيد على ( 30 ) ديناراً للأندية الشاملة وبما لا يقل عن ( 20 ) ديناراً ولا يزيد على ( 100 ) دينار للأندية المتخصصة . د. أن يحضر طالب العضوية شخصياً لتسجيل عضويته ، ويجوز أن يكون سداد الاشتراكات السنوية شخصياً أو إلكترونياً . وعلى الهيئات الرياضية أن تقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والنشر وذلك خلال المدة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدرها بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة طبقاً للمادة ( 4 ) ، فإذا لم تقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوفي الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدة المحددة في قرار الهيئة المشار إليه توقف جميع أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة دون توفيق أوضاع اعتبرت منحلة بقوة القانون .	ج. رسوم الاشتراكات السنوية بما لا يقل عن ( 10 ) دينار ولا يزيد على ( 30 ) ديناراً للأندية الشاملة وبما لا يقل عن ( 20 ) ديناراً ولا يزيد على ( 100 ) دينار للأندية المتخصصة . د. أن يحضر طالب العضوية شخصياً لتسجيل عضويته ، ويجوز أن يكون سداد الاشتراكات السنوية شخصياً أو إلكترونياً . وعلى الهيئات الرياضية أن تقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والنشر وذلك خلال المدة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدرها بها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة طبقاً للمادة ( 4 ) ، فإذا لم تقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوفي الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدة المحددة في قرار الهيئة المشار إليه توقف جميع أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة دون توفيق أوضاع اعتبرت منحلة بقوة القانون .

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
	<p>يستبدل بنص المادة ( 3 ) من القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 المشار إليه النص التالي :- <b>مادة ( 3 ) فترة أولى</b> لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لمضو واحد من المرشحين لمضوية مجلس إدارة النادي ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من عضو . وتحدد بقرار من مدير عام الهيئة بناءً على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة لجنة خاصة للقيّد بالوادى ولجنة أخرى للإشراف مع كل انتخابات تجري وفقاً للنظام الأساسي للنادي .</p> <p>ويعتبر فائزاً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى إثنان أو أكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لمضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات بينهم لتحديد الفائز .</p>	<p><b>مادة ( 3 ) فترة أولى</b> لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لمضو واحد من المرشحين لمضوية مجلس إدارة النادي ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من عضو .</p> <p><b>مادة ( 3 ) فترة أخيرة</b> ولمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة تشكيل لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات .</p>	<p><b>القانون رقم ( 5 ) لسنة 2007 في شأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية</b> <b>مادة ( 3 )</b> لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لأي عدد من أعضاء مجلس إدارة النادي المطلوب انتخابهم بما لا يتجاوز عدد أعضاء المجلس ويعتبر باطلاً الأوراق التي أعطيت فيها الأصوات لعدد يزيد على هذا العدد . ويعتبر فائزاً بعضوية مجلس الإدارة من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإن تساوى إثنان أو أكثر في ادنى القائمة وكان ذلك يشكل زيادة في العدد المطلوب لمضوية مجلس إدارة النادي اقترعت لجنة الانتخابات بينهم لتحديد الفائز .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الحالي
	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p> <p><b>مادة ( رابعة )</b></p> <p>يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .</p> <p><b>مادة ( خامسة )</b></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح</p>	<p>النص كما ورد بالاقترح</p> <p><b>مادة ( ثالثة )</b></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح</p>	



State of Kuwait

دولة الكويت

٢ مارس ٢٠١٥

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ،،،

مقدموا الاقتراح

د. عبدالله محمد الطريجي

عبدالله يوسف المعيوف

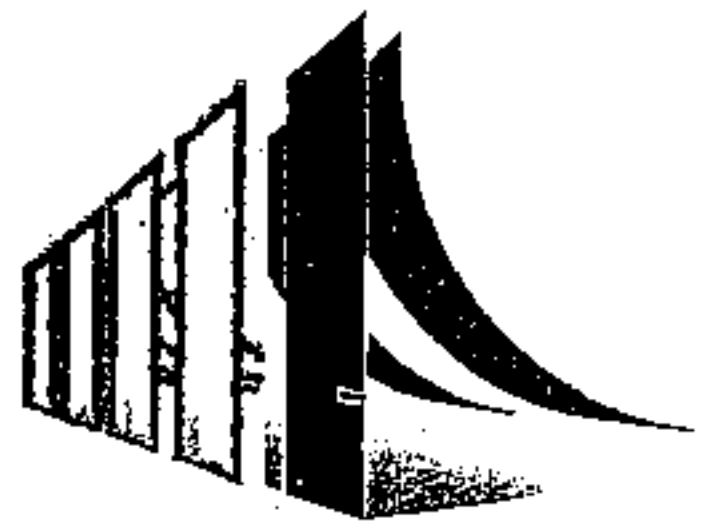
أحمد سليمان القضيبى

نبيل نوري الفضل

د. يوسف سيد حسن الزلزلة

يقال إلى لجنة الشباب والرياضة  
ويدرج جدول أعمال الجلسة القادمة  
على نظام صفة الاستعجال

عبدالله  
٢٠١٥



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقتراح بقانون

### في شأن تعديل بعض أحكام

المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن

الهيئات الرياضية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم بعض

أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠

والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقوانين

المعدلة له،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ والقوانين

المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين

المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة

الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ في شأن دعم الأندية الرياضية،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،



State of Kuwait

دولة الكويت

**- مادة أولى -**

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١٦) والمادة (٣٦) من المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه كما يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٣) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه النصوص التالية :

**مادة (١٦) فقرة ثانية :**

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة (٤) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه ، يضم لعضوية الاتحاد بعد إنشائه الأندية التي لها نشاط في اللعبة وفقاً لأحكام نظامه الأساسي ، ولا يجوز لهذه الأندية الانسحاب إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وموافقة الجمعية العمومية أو نتيجة لإسقاط عضوية النادي من الاتحاد بقرار مسبب من الجمعية العمومية للاتحاد، وذلك دون الإخلال بأحكام هذا القانون.

**مادة (٣٦) :**

على الهيئات الرياضية التي يعاد شهر نظمها الأساسية تطبيقاً لأحكام هذا القانون ، أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها وفقاً للنظام المعدل وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة الشهر ، ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة قراراً ببدء مواعيد الانتخابات على أن تبدأ الانتخابات بالأندية ثم الاتحادات ثم اللجنة الأولمبية. وتستمر المجالس التي تم انتخابها حتى تاريخ انتهاء الدورة الأولمبية القادمة على أن تعيد تشكيل مجالس إدارتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء هذه الدورة ، وتكون مدة مجلس الإدارة أربعة سنوات ، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة منح هذه الهيئات مهلة إضافية لا تزيد على شهرين إذا أبدت عذراً مقبولاً ، فإذا انقضت هذه المدة دون تشكيل مجلس الإدارة يوقف الدعم المقدم.



State of Kuwait

دولة الكويت

**مادة (٣) فقرة أولى :**

لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية للنادي الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات النادي أن يعطي صوته لعضو واحد من المرشحين لعضوية مجلس إدارة النادي ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من عضو.

**- مادة ثانية -**

تضاف إلى كل من المادتين (١٦ و ٢٨) من المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، والمادة (٣) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه فقرات جديدة نصوصها كالآتي :

**مادة (١٦) فقرة أخيرة :**

وتعامل الأندية الرياضية المتخصصة المنتسبة لاتحادات دولية أولمبية أو غير أولمبية معاملة الاتحادات في المشاركات الدولية.

**مادة (٢٨) فقرة أخيرة :**

كما تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة رياضية يكون ضمن تشكيلها اثنان من المختصين بالشأن الرياضي ، وتختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأنشطة والقوانين الرياضية ، وترتب بمحكمة الاستئناف غرفة خاصة أو أكثر للنظر فيما يستأنف من الأحكام الصادرة من الدائرة الرياضية بالمحكمة الكلية.

**مادة (٣) فقرة أخيرة :**

ولمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة تشكيل لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات.

State of Kuwait



دولة الكويت

- مادة ثالثة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

State of Kuwait

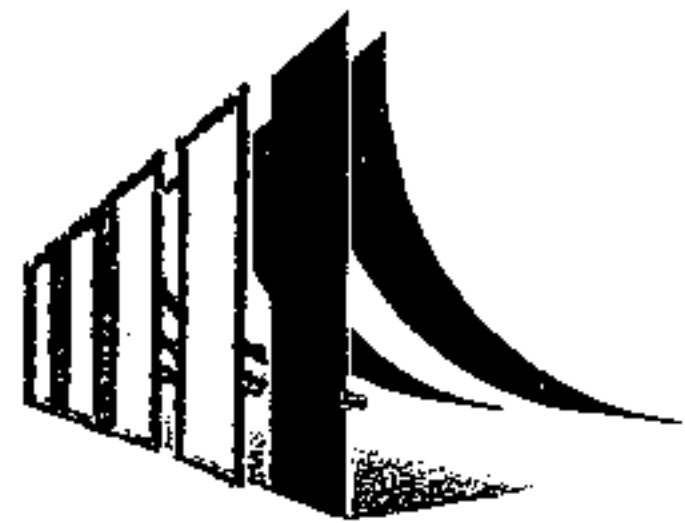


دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
في شأن تعديل بعض أحكام  
المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن  
الهيئات الرياضية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم بعض  
أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية**

تمر رعاية الشباب بشكل عام والحركة الرياضية بشكل خاص في مرحلة أضحى فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر في بعض جوانب مسيرتها ، وتهيئة البيئة والمناخ المناسبين للوصول إلى الأهداف المنشود تحقيقها من هذا القطاع الهام وإذا كان الأمر يتطلب مراجعة بعض التشريعات التي ترتبط بتنظيم هذا القطاع بما في ذلك النظم الأساسية للاتحادات والأندية الرياضية ، وكان الأمر كذلك يتطلب العمل على دراسة جميع المعوقات ومواجهتها وخاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجالس إدارات هذه الجهات ، وهي التي تقع عليها مسئولية ما يتطلع إليه الجميع من دور رياضي ينتظر أن يضطلع به ويؤديه الشباب والحركة الرياضية.

وكذلك ما يتعلق بتنظيم تأسيس وتسجيل الاتحادات الرياضية ، ومن ناحية أخرى وعلى غرار هيئة التحكيم الخاصة بنظر المنازعات الرياضية المنصوص على تشكيلها في القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه كان لا بد من استحداث دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الرياضية وتستأنف أحكامها أمام المحكمة الاستئنافية الرياضية وذلك لضمان الفصل العادل والصحيح للمنازعات الرياضية كون الهيئة التي ستنتظر المنازعة أكثر دراية بالجانب الرياضي وشؤونه.



مَجْلِسُ الأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون وأجرى تعديلات على بعض أحكام كل من المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية لتحقيق الاعتبارات المذكورة أعلاه.